

محمد علي خير لـ «العرب»: الساحة الإعلامية المصرية تشهد انفراجا

برامج تلفزيونية جريئة استطاعت استعادة جزء من جمهور قنوات الإخوان



محمد علي خير يمسك العصا من المنتصف

ويرى خير أن ما يقوم به الإعلام حاليا جاء متأخرا وغير كاف، ولن يحقق المأمول منه لأن المواطن الذي يذهب إلى محطات خارجية يعاني من ظروف اقتصادية صعبة ولا يؤمن كثيرا بنظريات المؤامرة، وبحاجة لأن يستمع إلى آراء مختلفة، والتعامل يجب أن يسير بالتوازي بين ما يحتاجه المواطن والانتقال إلى الهجوم في مواجهة الأطراف المعادية.

وشدد خير في حوار مع «العرب» إن منظومة الإعلام المصري بحاجة إلى خبراء متخصصين لإدارتها، وأن تحدد الدولة الخطوط العريضة من دون أن تتدخل في التفاصيل، وتترك الباقي لأهل المهنة في الصحافة والإذاعة والتلفزيون، بالإضافة إلى أهمية إعادة التأهيل لكثير من العاملين، بما يؤدي تدريجيا إلى الثقة في ما يقوله الإعلامي كي يكون لديه القدرة على توصيل رسالته بحرية أكبر وفي إطار مهني.

وقد تكون السياسة غائبة في بعض حلقات برنامج «المصري أفندي»، غير أنه ينطلق في تركيزه على مشكلات المواطنين من خلفية سياسية ترتبط بإيمانه بأن الدولة تخوض حربا شرسة ضد تنظيم الإخوان ومعارض نظام ثورة 30 يونيو 2013 ومن بلدان معادية، على رأسها قطر وتركيا، وبالتالي فهو ينتقد حالة رد الفعل التي مازالت تسيطر على الإعلام منذ 6 سنوات.

ويطالب بأن يكون التعامل بالمثل، وتأسيس قنوات مصرية موجهة بالأساس للداخل التركي والقطري واستضافة معارضين من الدولتين، بحيث يكون هناك ضغط إعلامي مواز، ويرتبط ذلك بحالات مواجهة البلدان المعادية باعتبار أن الإعلام سلاح يجري استغلاله بقوة وفاعلية، لتتحول الدولة من مرحلة رد الفعل إلى الهجوم.

وأوضح لـ «العرب»، أن غياب شركات قياس المشاهدة عن العمل في سوق الإعلام تجعله يحدّد بوضوح على الموضوعات التي يطرحها نحو ما يهتم المواطن بالدرجة الأولى، وبالتالي فإن القضايا الجماهيرية التي يغلب عليها الطابع الشعبي، هي التي تحضر بالأساس وتأتي في صدارة ما يقوم بعرضه خلال البرنامج، بعيدا عن الغوص في تفاصيل السياسية.

ونفى تعرّضه لضغوط من أجل رفض ظهور بعض الشخصيات في برنامجه، لكنه في الوقت ذاته كشف عن آلية اختيار الضيوف التي تكون من خلال الاتفاق مع فريق الإعداد، ومن ثمّ عرض قائمة الضيوف على إدارة القناة التي تجيزها غالبا، وقد يرتبط ذلك برفض خير لظهور كل من يصفهم «بأصحاب الحناجر المرتفعة»، وتأكيد الدائم على رفض بيع الكلام فقط للمواطنين.

إغلاق ما اسماء بـ «مراكز الإنذار» التي يحتاج إليها أي حاكم، وعطلتها بإرادتها، ولم تعد قادرة على الإحساس بالخطر الذي تتعرض له، والرسائل تصل إلى الرئيس بأن كل الأمور على ما يرام.

وتوقع في حوار مع «العرب»، أن تكون أجهزة الدولة قامت بتأنيبه حلقات برنامجه «المصري أفندي»، وحللت المضامين التي جاءت فيها، وهو يتحمّل على المستوى الشخصي ما جاء فيها وتبعاته، لكن في الوقت ذاته توقع أن تشهد الساحة الإعلامية انفراجة على مستوى إتاحة الحريات بشكل أكبر.

ويعدّ خير واحدا من الإعلاميين الذين تسعى الدولة للاعتماد عليهم، فهو يتمتع بمهنية عالية تجعله قادرا على جذب الجمهور، ولا ينجرّف نحو موضوعات من الممكن أن تتسكّل حساسية للدولة على المستويين الداخلي أو الخارجي، مثلما كان الحال قبل سنوات.

يستعرض الإعلامي المصري محمد علي خير في حوار مع «العرب» التغييرات اللافتة التي يشهدها الإعلام المصري بتوسيع مساحة الحرية والجرأة في طرح مواضيع جادة تهم المواطن والشارع المصريين، وكشف سر نجاح برنامجه «المصري أفندي»، على فضائية «القاهرة والناس»، في إثارة اهتمام الجمهور.



أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - أكد الإعلامي المصري محمد علي خير أن قدرته على الوصول للجمهور مرتبطة بكونه «ليس محسوبا على جهة أو تنظيم أو جماعة أو حزب، وانحيازه للحفاظ على الدولة بارضاها وجيشها، بجانب المواطن البسيط الذي يركز عليه من خلال الموضوعات التي يطرحها للنقاش».

وكشف خير في حوار مع «العرب» كواليس حلقات برنامجه «المصري أفندي»، على فضائية «القاهرة والناس»، التي كانت سببا في استعادة جزء من جمهور قنوات الإخوان التي تبث من قطر وتركيا، وأضحت مادة دسمة يجري تداولها بعد إذاعتها، على مواقع التواصل الاجتماعي ومجموعات «واتساب»، باعتبارها موضوعات جريئة ظلت غائبة عن الإعلام المصري.

ويجمع المتابعون على أن أوضاع الإعلام المصري اختلفت، ولو بقدر قليل، وأن هناك إشارات خضراء برقع سقف النقد الموجه إلى مؤسسات الدولة، وإن لم يكن ذلك بشكل مباشر وصريح، غير أن إفساح المجال أمام حضور بعض الأصوات المختلفة وتغيير صيغة الخطابات الإعلامية يبرهن على وجود توجه رسمي في محاولة لاستعادة الجمهور الذي هجر غالبيته وسائل الإعلام المصرية بمختلف أشكالها.

وقال خير لـ «العرب»، «أجهزة الدولة تفهّمت نقدي، بل وأفسحت لي المجال للاستمرار على نفس الخط، والمواطن على الجانب الآخر ليس نوعا من الصدق في الحديث الموجه إليه، وتلقيت العديد من الاتصالات التي عبّر فيها مواطنون عن ضيق الأفق مما يواجهونه من صعوبات، وفي النهاية ذكاء الدولة السياسي انصهر، وكنت أعارض نزول المتظاهرين مرة أخرى، لكن طالبت بأن تراجع الدولة حساباتها».

واستبق محمد علي خير الدعوة إلى التظاهرات بتأكيد أن التغيير بات ضروريا وأنيا؛ وحمل الدولة مسؤولية

تغيير صيغة الخطابات الإعلامية يبرهن على وجود توجه رسمي لاستعادة الجمهور الذي هجر وسائل الإعلام المصرية

ونجح خير من خلال برنامجه، في إثارة قضايا تلمس اهتمامات الجمهور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بعد أن رفع سقف الانتقادات الموجهة إلى الحكومة، وتمكّن من مقاربة معاناة المواطنين والتعبير عنها بلغة رجل الشارع الذي يعاني من ويلات الصعوبات الاقتصادية، مما مهدّ لأن يكون نموذجا يمكن الاحتذاء به كسياسة تحريرية عامة للإعلام المصري خلال الفترة المقبلة.

أكد الإعلامي المصري، أن الدولة بكل أجهزتها لم تطلب منه مباشرة رفع سقف

سكاي البريطانية تطلق قناة إخبارية للغاضبين من بريكست

لندن - دشنت شبكة سكاي البريطانية قناة إخبارية لا تتناول قضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وقالت إنها سوف تخدم المشاهدين الغاضبين الذين ابتعدوا عن البرامج الإخبارية بعد أكثر من ثلاثة أعوام من تغطية محاولات لندن للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي للتوصل لاتفاق خروج منه.

وسوف تبث القناة الجديدة في المساء، في حين سوف تستمر سكاي نيوز في تغطية جميع زوايا قضية الخروج من الاتحاد بالتفاصيل، بجانب الأخبار البريطانية والدولية على قناتها الرئيسية.

وقالت سكاي نيوز إنها دشنت القناة عقب أن خلص استطلاع أجرته خلال فصل الصيف إلى أن ثلث المواطنين البريطانيين يتجنبون مشاهدة الأخبار تماما.

وأرجع أكثر من 70 بالمئة ذلك التوجه لقضية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث قالوا إنهم «يشعرون بالغضب من الجدل السياسي المتعلقة بهذه القضية»، في حين قال 40 بالمئة إنهم يشعرون «بالعجز لعدم مقدرتهم على التأثير على الأحداث».

وقال جون ريلي مدير سكاي نيوز «دشنت قناة لا تتناول قضية الخروج من الاتحاد توجه شجاع، ولكن الاستماع للرأي العام على مدار الأسابيع والأشهر الماضية، أمر نعلم أن مشاهدينا سوف يقدرونه».

وأضاف «مسألة الخروج من الاتحاد الأوروبي قضية تاريخية لها تداعيات كبيرة، وسوف نستمر في تغطيتها

تويتر تتراجع: زعماء العالم ليسوا فوق القانون

للسجل، مقرة بالحاجة إلى دعم «حوار عام» بشأن القضايا السياسية.

وأتى إعلان تويتر في يونيو، بعد تغريدة للرئيس الأميركي لمح فيها إلى استخدام الأسلحة النووية ما أثار انتقادات بأن موقع التواصل الاجتماعي يسمح بنشر تهديدات تدعو إلى العنف، واعتاد ترامب، الذي يملك 61 مليون متابع، على مهاجمة خصومه عبر تويتر، ولكن غالبا ما تقابل تغريداته بردود تشهير إلى أنها تنتهك شروط خدمة موقع التواصل الاجتماعي الشهير.

وسبتمبر الماضي، أعفى موقع فيسبوك السياسيين من برنامج «قصص الحقائق»، قائلًا إن جهوده لكبح الأخبار المزيفة والمعلومات الخاطئة لا تنطبق على السياسيين على مستوى العالم.

وقالت الشركة إنها تستثني السياسيين من عملية التحقق من الحقائق التابعة لجهات خارجية، وإن هذه هي سياستها المتبعة منذ أكثر من عام.

وكتبت شركة تويتر في منشور على مدونتها الثلاثاء «نريد أن نوضح اليوم أن حسابات زعماء العالم ليست فوق سياساتنا بشكل كامل». وأضافت أنها ستستخدم إجراءات في حق أي حساب «يرجّح للإرهاب» أو «يحتوي على تهديدات واضحة ومباشرة» بالعنف وينشر أي معلومات خاصة مثل عنوان منزل أو رقم هاتف. كما أن هذه التدابير ستشمل التغريدات التي تنشر صوراً أو فيديوهات حميمية لأشخاص دون رضاهم، وأيضا المروجة للاستغلال الجنسي للأطفال.

وقد انتقد موقع فيسبوك خصوصا لأنه سمح للرئيس الأميركي بنشر إعلانات يقول منتقدون إنها تضمنت معلومات فاضحة عن المرشح الديمقراطي جو بايدن.

ترامب، وهو من المبرزين المعروفين بغزارة الإنتاج في هذا المضمار، أو إلى أي سياسي آخر. ولكنها قالت إن توفير مكان يمكن للزائرين أن يردوا فيه علنا على قادتهم، هو جزء من مهمتها.

وستطبق تويتر قواعدها فقط على التغريدات الصادرة عن الحسابات التي يتم التحقق منها للمسؤولين الحكوميين أو ممثلهم أو المرشحين إلى المناصب العامة. ويجب أن يكون للحساب أيضا أكثر من 100 ألف متابع.

وكانت تويتر أعلنت في يناير عام 2018 أنها لن تحجب حسابات زعماء العالم حتى لو كانت تصريحاتهم «مثيرة

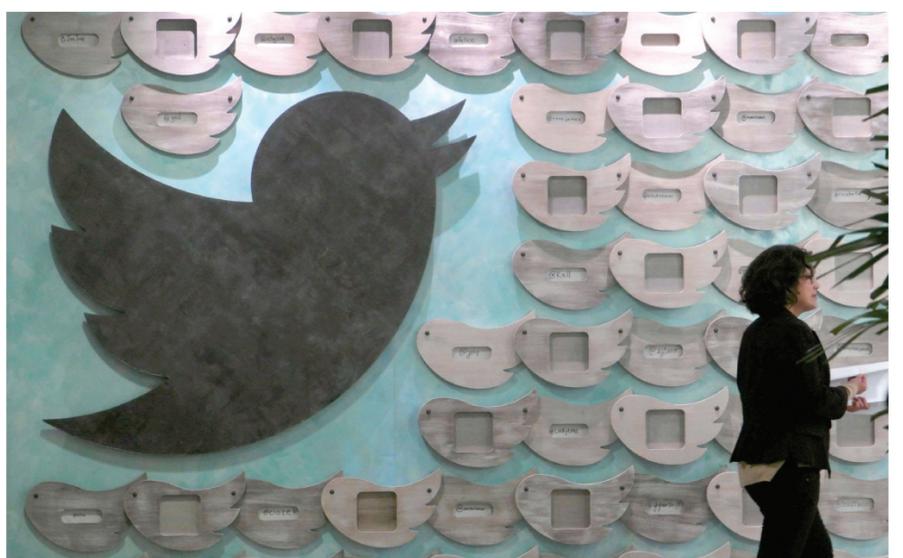
ومضللة. وأوضحت كل من فيسبوك وتويتر أنهما لن تزيلا التعليقات «ذات المحتوى الإخباري» التي ينشرها هؤلاء.

وفي يونيو الماضي، دشنت تويتر علامة جديدة سيستخدمها الموقع لتعريف تغريدات السياسيين التي تخالف قواعده. وقالت تويتر على مدونتها إنها سمحت في الماضي لبعض التغريدات المخالفة للقواعد بالبقاء على الموقع، لأنها كانت في مصلحة الزائرين. وأضافت الشركة أنها تدشن العلامة الجديدة «لتقدم المزيد من التوضيح في هذه الحالات» وتبين كيف اتخذ القرار. ولم تشر الشركة إلى الرئيس الأميركي دونالد

واشنطن - قالت شركة تويتر الثلاثاء إن زعماء العالم «ليسوا فوق القواعد» المفروضة على منصتها الإلكترونية وقد تحذرت تعليقاتهم أو منشوراتهم في حال انتهاكها لشروط الاستخدام.

وفي بيان يهدف إلى توضيح سياساتها، قالت تويتر إنها تملك الحق في اتخاذ تدابير بشأن التغريدات المخالفة خصوصا تلك التي تشمل تهديدات بالعلم أو بنشر معلومات خاصة.

وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي تواجه فيه وسائل التواصل الاجتماعي خصوصا فيسبوك ضغوطا لسماعها لزعماء سياسيين بنشر بيانات كاذبة



تدابير عادلة من تويتر